

الاطار القانوني لأنماط عقود العمل المستحدثة بعد جائحة كورونا

"لراسة مقلنة "

الطالبة : عيده محمد عبدالله الكربي

الرقم الجامعي : M80009260

ماجستير الدراسات القضائية والقانونية -جامعة زايد

الملخص

شهد العالم تغيرات غير مسبوقة بسبب جائحة كورونا (COVID-19) ، التي لم تؤثر فقط على الصحة العامة، بل أعادت تشكيل سوق العمل العالمي بشكل جذري. فقد فرضت الإجراءات الاحترازية، مثل الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي، تحديات كبيرة أمام الشركات والمؤسسات، مما دفعها إلى البحث عن حلول جديدة لضمان استمرارية الأعمال.

أدت جائحة كورونا (COVID-19) إلى تغييرات جوهرية في سوق العمل، حيث فرضت التحديات الاقتصادية والصحية على الشركات والمؤسسات تبني أساليب جديدة في التوظيف للحفاظ على استمرارية الأعمال وضمان المرونة التشغيلية.

ونتيجة لذلك ظهرت أنماط حديثة لعقود العمل تختلف عن العقود التقليدية، لتلبي احتياجات أصحاب العمل والعاملين في ظل الظروف المتغيرة. مثل العمل عن بُعد، العقود المؤقتة، العمل الجزئي، وعقود العمل عبر المنصات الرقمية. هذه الأنماط لم تكن مجرد استجابة مؤقتة للأزمة، بل أصبحت توجهًا مستدامًا يعكس التحولات الجديدة في بيئة العمل.

ولذلك يهدف هذا البحث الى التعرف على التكيف القانوني لعقود العمل المستحدثة وموقف التشريعات منه ، الى جانب تحليل الموقف القانوني لهذه العقود .

أهمية موضوع الدراسة

يكتسب موضوع الدراسة أهمية كبيرة في ظل التحولات العميقة التي أحدثتها جائحة كورونا في سوق العمل. ومن خلال تحليل العقود الجديدة وتطوير الأطر القانونية المناسب للوصول إلى ضمان بيئة عمل عادلة ومستدامة توازن بين المرونة وحماية الحقوق العمالية .

أسباب الدراسة

أولاً : فرضت الجائحة واقعاً جديداً على بيئات العمل، مما أدى إلى انتشار العمل عن بُعد، والعقود المؤقتة، والعمل الحر عبر المنصات الرقمية ولذلك فإن دراسة هذه الأنماط تساعد على فهم مدى استدامتها وتأثيرها على الاقتصاد.

ثانياً : من المهم تحليل مدى توفير هذه العقود للحماية الاجتماعية، مثل التأمين الصحي، وحقوق الإجازات، والتقاعد.

ثالثاً : العديد من القوانين العمالية الحالية لا تغطي بشكل كافٍ هذه العقود المستحدثة ولذلك لابد من وضع إطار قانوني لضمان توازن العلاقة بين أصحاب العمل والموظفين.

رابعاً : أصبح العمل الحر من أهم محركات النمو الاقتصادي و لذلك لابد من دراسة هذا العقود للمساعدة على تنظيم العمل الرقمي و حماية العاملين فيه.

إشكالية الدراسة

حدثت جائحة كورونا (COVID-19) تغيرات كبيرة في سوق العمل، حيث دفعت الشركات والمؤسسات إلى تبني أنماط جديدة من عقود العمل، مثل العمل عن بُعد، العقود المؤقتة، العمل عبر المنصات الرقمية، والعمل المرن .ورغم أن هذه العقود ساعدت في مواجهة التحديات الاقتصادية، إلا أنها أثارت العديد من التساؤلات القانونية والاجتماعية حول مدى تنظيمها وحماية حقوق العمال وأصحاب العمل. و تكمن إشكالية الدراسة في التعرف إلى أي مدى ساهمت الأنماط المستحدثة لعقود العمل بعد جائحة كورونا في تحقيق التوازن بين مرونة سوق العمل وحماية الحقوق العمالية، وما مدى كفاية الأطر القانونية الحالية لتنظيم هذه العقود؟

نطاق الدراسة

يحدد نطاق هذه الدراسة الإطار العام الذي سيتم التركيز عليه من حيث الموضوع، الزمان، والمكان، لضمان تغطية الجوانب الأساسية المتعلقة بأثر جائحة كورونا في استحداث أنماط جديدة لعقود العمل.

فمن ناحية النطاق الموضوعي : تتناول الدراسة تحليل الأنماط المستحدثة لعقود العمل التي ظهرت بعد جائحة كورونا كما تسلط الدراسة الضوء على التحديات القانونية المرتبطة بهذه العقود، ومدى استجابة التشريعات العمالية لها، مع تقديم مقترحات لتنظيمها بما يحقق التوازن بين المرونة وحماية الحقوق العمالية.

وعلى النطاق الزمني تغطي الدراسة الفترة الممتدة من بداية جائحة كورونا (2020) وحتى الوقت الحالي، حيث شهد سوق العمل تحولات كبيرة خلال هذه المدة، مما يسمح بتحليل تطور العقود الجديدة ومدى تأثيرها على العمال وأصحاب العمل.

و فيما يتعلق بالنطاق المكاني للدراسة فإن الدراسة تركز على التجربة القانونية في عدد من الدول، بما في ذلك: التشريعات العربية، مثل قوانين العمل في الإمارات، والسعودية وكذلك التجارب الدولية، مثل قوانين العمل في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، للاستفادة من أفضل الممارسات في تنظيم العقود المستحدثة

منهج الدراسة

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن ، حيث يتم تحليل القوانين والتشريعات ذات الصلة، ودراسة التحديات التي تواجه عقود العمل الحديثة ، بالإضافة إلى استعراض أفضل الممارسات المتبعة عالميًا لضمان حقوق العمال في ظل هذه العقود ,

خطة البحث

ولذلك فإننا سنتناول في هذا البحث ماهية العقود المستحدثة وذلك في المبحث الأول و من ثم نتناول إشكاليات العلاقة التعاقدية في العقود المستحدثة ومن ثم نتناول في المبحث الأخير وضع آليات لحماية الحقوق العاملين في العقود المستحدثة .